فطاعة الى الانفاق وليس هنا كما يفضل عن احدهما قدم والا فالنفقة
فان وجبت نفقه الكل فذو الاقرب فان تساويا فالاقرب قسم
ولو كان الكل غير واحد فنفقة في الاصل والاقرب تقديم المحتشى فان
تساووا والاحتمال يقدم الافضل او يعارض الامام عنزه البته ولو كان عنده
ما يواطيه لحل المصطرين العاشر يوما ولو قسمه بينهما العاشر
منهما نصف يوم والظاهر القسمه لقوله فتح ان الله يامر العدل والاحسان
ولتوقع تتميم حياة كل منهما وهل القسمه في مواضعها على الرؤس
او على سد خلة الجوع احتمال ويرجح الثاني انه ادخل في العدل الذي
يجب عليه مع القدرة اشباعهما مع اختلاف قدر اكلهما فلو كان في ذلك
مع الجوع فعاهد الوكان عنده رغيف فله ولدان وثلثه نصف شبع
احدهما وثلثاه نصف شبع الاخر ويتعين عليهما الا ثاره الرؤس
نصفين ولو كان نصفه يشبع احدهما ونصف نصفه يشبع الاخر فتحتمل
انصافا اثلاثا والضابط القسمه على الشبع ونعني به سد الجوع الذي
لم يصر عليه الا التمكن منه عادة لكن قسمه الغنائم للفارس ضعف
الراجل باعتبار حاجته وحاجه فرسه **الثاني في الحجر**
والزجر والتحمل والبدل او بعد عن الجبر والزجر عن كمال
المصلحه والدرء عن المفسده وموضوع الحجر لعجز دليل يعلقه العلماء
والناسي والمخطئ خلاف الزجر فانه للعابد فهنا ثلاثة حجر
العباده بالعجز البدني كالحجر بحدث والسهو والاحتياط الثاني حجر
بالملك

بالملك كالغدية في الصيام والبدنه في الحج الفاسد والصحيح على
الوطء وشبهه كالمغمى عليه مع فوات قبل العرفه وكالشاب الذي راهم
والزكاه **الثالث** ما تعلق عليه الامر ان كقدر التمتع والصوم عنه
اوجعلنا الهدي خبرا كما يلوح من كلام الشيخ وقد حث اسقط الدم
عن المحرم من غير مكة مع تعذر عوده اليها وكفاره الصيد اذ
قلنا بالترتيب وكقضاء الصوم عن الولي فانه جاز لصوم المولى عليه
مع ان الصوم قد يجب بالمال كالغدية في الشيخ والمسمر مرضه الى
رمضان **الرابع** ما تحرم بسبب الحي بالمال والبدن كالكفاره للمحرم
والحرام والحمل في شهر رمضان **الخامس** ما يجمع فيه بين المال
والبدن كمن مات وعليه شهران متتابعان فانه يصوم الولي شهرا
ويتصدق عن شهر وكذا الحامل والمرضع وذو العطاش اذا ابرأوا
فانهم يقضون ويفدون **تنبيه** قد تكون الصلوه عن الميت جبرا
بدنيا فانه من الصلوه كما قلناه في الصوم والحق منها البستان
قبيل الجنازه لان العمل يقع للميت المحجور ولهذا لا يسمى قضاء الصلوه
والصيام من الحياه من المكلف جبرا **واما الزجر** وقسمان
احدهما ما يكون زاجرا للفاعل عن العود ولعنزه عن العقل كالحدود
والتعزيرات والقصاص والديات ويجب على المكلف اعلام المستحق
في القصاص والديه وحد القذف وتعزيره اما حقوق الله تعالى فالولي
لمنقطع اسرعا والتوبه لقوله صلوات الله وسلامه عليه ان شارب الخمر